الاصلاح السياسي في الكويت بعد عام ٢٠١١

م.د. حيدر فوزي صادق الغزي

Political reform in Kuwait after 2011

الكلمات الافتتاحية :
الاصلاح السياسي – مجلس الامة الكويتي – الحكومة الكويتية – الربيع العربي
political pluralism, experienced political mobility

Abstract
After 2011, many Gulf Arab states experienced political mobility, but not spontaneously, but there were some internal and external factors as well as some economic, social and even political conditions that contributed to creating this movement. Most of these countries suffer many problems, including the hegemony of the ruling family On the authority, the absence of parties (political pluralism) and therefore this led to the absence of elections mainly contribute to the circulation of power peacefully and also among the problems lack of application of democratic principles, as is the case in many developed countries, it was only these problems float on For example, the State of Kuwait, the subject of the search for the political power in Kuwait, to a number of measures to ease the tension between the factions of the people to dissolve the National Assembly at times or to allow women to participate in politics at other times to convince the people that it is in Continue with him.
The reform of the Arab Gulf states is a reform that is unrealistic and ineffective because it wanted reforms to prolong the life of the political system, which had policies that marginalized and discriminated against the people. Moreover, political systems failed to achieve national integration among the various

نبذة عن الباحث :
مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

تاريخ استلام البحث :
٢٠١٩/٠١/٢٤
تاريخ قبول النشر :
٢٠١٩/٠٥/٢٢

components of society. The manifestations of political and social violence in many Gulf countries against these countries, prompting the last (different classes of people) to move to claim their political and social rights

الملخص :

بعد عام ٢٠١١ شهدت الكثير من دول الخليج العربية حراكا سياسيا ولكنه لم يكن عفويا وانما هناك بعض العوامل الداخلية والخارجية وكذلك بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي اسهمت جميعها في خلق هذا الحراك، حيث ان اغلب هذه الدول تعاني الكثير من المشاكل الازلية ومنها هيمنة الاسرة الحاكمة على السلطة، عدم وجود احزاب (تعددية سياسية) وبالتالي ادى هذا الى عدم وجود انتخابات اساسا تسهم في تداول السلطة سلميا وايضا من ضمن المشاكل عدم وجود تطبيق للمبادئ الديمقراطية كما هو الحال في الكثير من الدول المتقدمة، فما كان الامر الا ان تطفو هذه المشاكل على السطح ليكون للسلطة دورا في حلها او التقليل من حدتها وعلى سبيل المثال دولة الكويت موضوع البحث لجات السلطة السياسية في الكويت الى عدد من الاجراءات لتخفيف التوتر الحاصل بين فئات الشعب فلجات الى حل مجلس الامة تارة او السماح للمرأة بالمشاركة السياسية تارة اخرى علها تقنع الشعب انها في تواصل معه .

ان ما يشوب اصلاحات دول الخليج العربية انها اصلاحات ذات خطوات غير حقيقية ولا فاعلة لأنها ارادت من وراء اصلاحاتها اطالة عمر النظام السياسي الذي كانت له سياسات تهميشيه وتميزية مع فئات الشعب، كما انها اي الانظمة السياسية فشلت في تحقيق الاندماج الوطني بين مكونات المجتمع المختلفة مع تزايد مظاهر العنف السياسي والاجتماعي في العديد من الدول الخليجية ضد هذه الدول مما دفع بالأخيرة (فئات الشعب المختلفة) الى التحرك للمطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية .

مقدمة

تعتبر عملية الاصلاح السياسي احدى الوسائل المهمة التي تستخدم من اجل احداث تقدم في العملية السياسية نظرا لوجود عوامل تقتضي اجراء هذا الاصلاح والتحديث، هذا الاصلاح السياسي يلقي بظلاله على الواقع السياسي مما ينسحب على الواقع الاقتصادي والاجتماعي .

ان الاصلاح السياسي واحد من اهم اليات التحول الديمقراطي لأنه ينبع من ادراك القيادة السياسية في الدولة لأهمية هذا الاصلاح او قد يكون نتيجة تآكل النظام السياسي وتفاقم استبداديته فيلجا الى ابرام عقد اجتماعي توافقي بين جميع النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ارض واحدة .

ان اوجه واليات الاصلاح السياسي الشامل تختلف من مجتمع الى اخر ومن دولة الى اخرى وهذا الاختلاف ناجم من مراحل التطور التي وصلت اليها الدولة وحجم الاستبداد والفساد الذي تعانيه . وعليه نرى الكثير من الدول العربية ومنها دول الخليج العربية قد لجات الى اجراءات من شانها ان تبين للمجتمع الدولي اولا ولشعوبها ثانيا انها احدث عمليات اصلاح سياسي وان كانت غير فاعلة وجدية لان البدء بعملية الاصلاح لم تأتي

من محض ارادة هذه الدول وانما بفعل عوامل داخلية وخارجية ضاغطة ولدت حالة من الاقتناع من قبل السلطة السياسية بحتمية هذا الاصلاح للحيلولة دون حدوث اضطرابات شعبية وبالتالي انهيار الانظمة القائمة . فكل ما استطاعت هذه الدول ان تعمله هو شعارات ترفع باسم حقوق الانسان والحريات العامة واجراء انتخابات .

مشكلة البحث

ان الاصلاحات السياسية التي ارادت السلطة السياسية في الكويت احداثها لم تأتي بإرادة وطنية وانما نتيجة ضغوطات داخلية وخارجية ارادت السلطة السياسية من خلالها اثبات التوجه نحو الديمقراطية او على الاقل تبني بعض صورها ولكن بطريقة ردة الفعل وليس الفعل نفسه، فكان الاصلاح السياسي الذي طبقته دول الخليج العربية ومنها الكويت هو قرارات فوقية غير منسجمة مع الارادة الشعبية .

فرضية البحث

من خلال الاصلاح السياسي تحاول الانظمة السياسية العربية ومن ضمنها دول الخليج العربية ايجاد ارضية مشتركة وتفاعل بين الاصلاح الذي تريد تطبيقه وبين النصوص الدستورية الموجودة فعلا من حيث التداول السلمي للسلطة والمشاركة السياسية والتعددية السياسية وهل فعلا هناك تناغم ام تباعد بين الواقع والتطبيق .

اهمية البحث

تعتبر عملية الاصلاح السياسي حاجة وضرورة ملحة لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في اي دولة بالرغم من ان هذه الاصلاحات لم تنبع من السلطة السياسية بداية بل بفعل الضغوطات الخارجية والداخلية ولكن هذا ايضا كان لعبة سياسية من قبل الانظمة للبقاء اطول مدة ممكنة في السلطة .

هيكلية البحث

يتكون البحث من الملخص والمقدمة، كما يتكون من مبحثين بمطلبين عنوان المبحث الاول هو (الاصلاح السياسي دراسة نظرية) وعنوان المطلب الاول (مفهوم الاصلاح السياسي) واما المطلب الثاني تحت عنوان (اليات الاصلاح السياسي في الكويت)، المبحث الثاني (معوقات الاصلاح السياسي في الكويت) والمطلب الاول تحت عنوان (المعوقات من ناحية النظام السياسي) واما المطلب الثاني (المعوقات من ناحية المجتمع الكويتي) وخاتمة وقائمة للمصادر

المبحث الاول : الاصلاح السياسي دراسة نظرية

المطلب الاول : مفهوم الاصلاح السياسي

يعرف قاموس "أكسفورد" الإصلاح " بأنه تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ" (١).

الإصلاح يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهريًا على فكرة التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الانساني، ويعرف قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية

(١٩٨٨) الإصلاح السياسي بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد" . ويعتبر الإصلاح السياسي ركنًا أساسيًا مرسخًا للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون و الشفافية و المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة و المحاسبة والمسائلة والرؤية الاستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية ،والقانونية، بما يضمن توافقًا عامًا للدستور، وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها "وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية ". وعرفته الموسوعة السياسية بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ،أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها "([٢]).

ان مفهوم الإصلاح مفهوم متداول ومستقل في الأدبيات السياسية الحديثة وان أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم المرتبطة به مثل: التنمية السياسية أو التحديث أو التغيير السياسي أو التحول و التغيير، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، ويمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم الإصلاح: التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج([٣]).

والحقيقة أن هذا التعريف يثير تساؤلاً فيما إذا كان الإصلاح يقود بالضرورة إلى وضع أفضل من الوضع السابق؟ والحقيقة أن الإجابة على مثل هذا التساؤل تتأثر بالارتباط الإيديولوجي للمعنى بالإجابة، إذ يرى دعاة وأنصار الفكر الماركسي أن كل الإصلاحات والتغييرات التي يمكن أن تحدث في الفكر الرأسمالي لا جدوى أو قيمة لها لأنها عاجزة كلياً عن حل تناقضات النظام الرأسمالي البشع، وهي لا تهدف إلا إلى استمرار سيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة واستغلالها، وبالتالي فان وظيفتها الأساسية هي تأخير قيام ثورة الطبقة الكادحة على النظام الرأسمالي. فالثورة هي الحل الوحيد للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها النظام الرأسمالي.

وثمة تساؤل آخر في هذا المجال هو: ما هو مدى أو الحجم الحقيقي للتغيرات المطلوبة بحيث يمكن أن تندرج تحت مفهوم الإصلاح؟ فأحياناً يمكن إحداث تغييرات رمزية أو صورية أو تجميلية في مؤسسة معينة أو سياسة ما، ذلك أن مثل هذه التغيرات الهامشية البسيطة أو الشكلية ذات قيمة ومغزى لمن يقف وراءها، فالإصلاحات الجزئية والشكلية الانتقائية التي تقوم بها بعض الأنظمة العربية، مثل إجراء انتخابات صورية أو إجراء حوار مع بعض جماعات المعارضة أو رفع شعارات مثل الشفافية والمساءلة أو التنمية

السياسية، ....الخ هي إصلاحات مبتورة بلا جدوى أو مضمون، وبالتالي لا تندرج تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير، أن أي تغيير حقيقي يعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كلياً، وبالتالي فان التغييرات المحدودة أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل نطاق مفهوم الإصلاح، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستديمة.

ولاعتبار اي تغييرات في وضع ما إصلاحاً لابد من توافر الشروط أو الظروف التالية (٤):-

١- أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح إذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح اقرب إلى الترف.

٢- أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى.

٣- أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً .فعلى سبيل المثال تبدأ بعض الأنظمة السياسية بخطوات ديمقراطية تتمثل بالحريات الصحفية والسماح بتأليف منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات، ثم يلي ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية لمجالس بلدية أو برلمانات، ثم ما تلبث هذه الأنظمة أن تكتشف أن هذه المؤسسات تزعج السلطات الحاكمة وتحد من استبدادها فتتراجع عن هذه الخطوات.

لقد سارت عملية الإصلاح السياسي في دول المجلس في اتجاهات عدة، واتخذت أبعاداً مختلفة منها الإصلاح الدستوري والقانوني، والإصلاح المؤسسي، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات البلدية والبرلمانية، وتخفيف القيود على المجتمع المدني، ومنح المرأة حق التصويت والترشيح في بعض الدول، وتحسين سجل حقوق الأنسان.

ومقارنةً ببقية دول مجلس التعاون الخليجي، فإن للكويت تجربة سياسية لها بعض جوانب الخصوصية، إذ عرفت حركة وطنية إصلاحية خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، وصدر الدستور الكويتي في عام ١٩٦٢م، أي في العام التالي للحصول على الاستقلال، وتم على أساسه إجراء أول انتخابات برلمانية في البلاد عام ١٩٦٣م(٥).

وبالرغم من الإيجابيات التي حظيت بها التجربة الكويتية، من حيث وجود دستور ينظم الحياة السياسية، ويخول البرلمان سلطات تشريعية ورقابية واسعة، والأخذ بمبدأ الانتخاب الحر المباشر كأسلوب لتشكيل مجلس الأمة، فضلاً عن تبلور القوى والتيارات السياسية والفكرية، وبروز فاعلية بعض تنظيمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ، ووجود هامش كبير من حرية الصحافة، وعلى الرغم من كل ذلك فأن الحياة السياسية في الكويت تعرضت لكثير من التوترات والأزمات وذلك على خلفية جملة من المشكلات البنيوية التي عانى – ويعاني – منها النظام السياسي الكويتي، ويتمثل أبرزها في : الطبيعة غير الحزبية للبرلمان، وذلك لعدم السماح بقيام الأحزاب السياسية، بالرغم من وجود تجمعات سياسية هي أقرب ما تكون ألي الأحزاب من الناحية العملية، وعدم التوازن بين الدولة والمجتمع، وتدخل الحكومة بأشكال مختلفة في العملية الانتخابية

وضعف الثقافة السياسية، فضلاً عن ضعف قاعدة الناخبين، إذ إن حق التصويت والترشيح قاصر على المواطنين الكويتيين الذين تتجاوز أعمارهم واحداً وعشرين عاماً، وحتى انتخابات عام ١٩٩٢م لم يكن للمتجنسين هذا الحق، وبذلك فأن قاعدة الناخبين لم تتجاوز نحو (١٥٪) من أجمالي عدد السكان(٦).

إن من القرارات المهمة في مسيرة الإصلاح السياسي والتي تدون ضمن محطات تأريخ الكويت السياسي، وخصوصاً في المدة التي أعقبت حرب الخليج الثانية، القرار المتعلق بالانفتاح السياسي ورفع شعار الإصلاح من خلال مجلس الأمة، وقد تمثلت هذه القرارات المهمة في تغليب جانب مراقبة الأداء الرسمي ومحاسبته من خلال الحكومات المتعاقبة، أذ شهد البلد في المدة التي تلت التحرير قفزة كبيرة ونوعية في الحياة السياسية الكويتية بشكل عام وتحديداً في النظام الدستوري الكويتي واكتسبت هذه المدة قوتها من خلال بعدين رئيسيين هما :-

البعد الأول : واقع إن الدولة خرجت للتو من احتلال كامل لأراضيها، وأصبحت محط أنظار معظم دول العالم التي وقفت ضد هذا الغزو .

البعد الثاني : واقع أن الكويتيين بشكل عام، والقوى السياسية بشكل خاص، حاولوا فرض أجندة جديدة لطي الصفحات القديمة بصورة تتم من خلالها إزالة التخوفات التي كانت قائمة في أثناء مدة ما قبل الغزو، فقد قامت هذه القوى برفع السقف السياسي ألى أقصى درجة، بأن طالبت بالإصلاح على الصعد الاقتصادية، والسياسية، والإدارية، ووقعت القوى السياسية جميعاً في ذلك الوقت ما يعرف بالميثاق فيما بينهم سمي (بالورقة المستقبلية)، وهو ما أعطى هذه المطالبات زخماً شعبياً كبيراً، أذ ظهر الميثاق قبل انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٢م، وعلى ضوؤه اتفقت القوى السياسية على أهمال كل ما يؤدي ألى الخلاف والتراشق فيما بينهما، وتفعيل كل ما من شأنه أن يجمع بينهما من خلال تبني برامج موحدة، وخلق أرضية مشتركة تمهد للمطالبة بالإصلاح السياسي الشامل في البلد، وتعويض المدة السياسية الحرجة التي مرت بها البلاد في عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات(٧)، بعد ذلك أخذت وتيرة الإصلاح تتسارع شيئاً فشيئاً، أذ رفع الحظر عن التجمعات العامة وجرى تغيير القانون الانتخابي، مع تخفيض عدد الدوائر الانتخابية من (٢٥) دائرة ألى (٥) دوائر، وتم تغيير قانون الأعلام ليسمح بترخيص صحف ومجلات جديدة، وتم تخفيف احتكار الحكومة للوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة(٨).

ومن ضمن المطالب المهمة، التي برزت أول مرة في في الكويت، مطلب تكريس مفهوم تداول السلمي للسلطة، وكان من ذلك فصل رئاسة الوزراء عن ولاية العهد تمهيداً للمطالبة بتعيين رئيس وزراء من خارج أعضاء الأسرة الحاكمة، أي أن يكون رئيس مجلس الوزراء شعبياً أي منتخباً من عامة الشعب، أذ إن استمرار دمج المنصبين يوقع النواب في حرج سياسي كبير، ويعيق مساءلة الحكومة سياسياً، أو حتى مساءلة رئيس مجلس الوزراء لكونه يمثل صفة مصونة هي صفة ولي العهد، الذي يتمتع بحق أن يصبح أميراً للبلاد في المستقبل.

وفي أطار تجاوب السلطة مع بعض مطالب القوى السياسية بالإصلاح، فقد أصدر أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد في يوليو عام ٢٠٠٣م، مرسوماً أميرياً عين بموجبه وزير الخارجية السابق الشيخ صباح الأحمد – الأمير الحالي للكويت – رئيساً للوزراء، وبذلك تم للمرة الأولى في تأريخ الكويت الفصل بين منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء، مما يسمح لمجلس الأمة باستجواب رئيس الوزراء، وهو أمر لم يكن ممكناً في ظل تولي ولي العهد هذا المنصب بوصفه يتمتع بالحصانة.

وهنا يمكن القول أن الأحوال الصحية لولي العهد ورئيس مجلس الوزراء آنذاك، الشيخ سعد العبدالله الصباح، ساعدت كثيراً على الترويج للمطلب الشعبي، كما ساعد ذلك وجود بديل آخر من الأسرة الحاكمة يمكنه أن يسد الفراغ ويساعد على تحقيق مطلب الفصل بين المنصبين ،لكن هذا المفهوم ترسخ بصورة جلية في مطلع الألفية الثالثة، وأستمر كأمر واقع، حتى في الحقبة الجديدة التي تلت وفاة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وبهذا الفصل بين المنصبين تم اختيار ولي عهد جديد ورئيس وزراء جديد(٩).

وضمن سلسلة الإصلاحات على مستوى المشاركة السياسية، في ١٦ مايو عام ٢٠٠٥م، تم منح المرأة الكويتية حق الترشح والاقتراع، وذلك عندما صوت مجلس الأمة بأغلبية ٣٥ مقابل ٢٣ صوتاً تأييداً للمساواة السياسية للنساء، بعد أشهر من الجدل الحاد بشأن القضية، ولقد تم ذلك بعد مرور (٦) سنوات على اصدار أمير الكويت مرسوماً في مايو ١٩٩٩م يمنح النساء حق الاقتراع والترشح لمجلس الأمة، وتم أتخاذ القرار بعدما حل الأمير مجلس الأمة بصورة دستورية في الشهر نفسه، وهو ما يعني وجوب الدعوة الى انتخابات جديدة خلال ثلاثون يوماً، وقد رفض مجلس الأمة الجديد الذي أجتمع في يونيو من ذلك العام المرسوم، وعندما أعاد أعضاء المجلس بحث القضية ثانية كمشروع قانون خاص به في نوفمبر التالي رفض ثانيةً بفارق صوتين (٣٢ مقابل ٣٠).

لقد أثارت أحداث العام ١٩٩٩م الجدل في السنوات الماضية بشأن مسألة مهمة بالنسبة الى حقوق المرأة في الكويت : لماذا لم تمنح النساء حق الاقتراع بعد مرور ٤٠ عاماً على الاستقلال ؟ الآن بعد تحقق هذا الهدف أخيراً، يمكن تغير السؤال الى : لماذا أستغرق مجلس الأمة وقتاً طويلاً منذ الاستقلال في عام ١٩٦١م، ومنذ أحداث عام ١٩٩٩م لكي يصوت لمصلحة حق الاقتراع العام.

ومن اهم العوامل المؤدية للحراك السياسي وبالتالي القيام بإصلاحات هي (١٠):-

١- العوامل السياسية : تشهد دول الخليج العربية موجة من العزوف عن المشاركة السياسية وذلك بسبب امتناع النظام السياسي عن تبني اصلاحات حقيقية . وبعد تعرض اكثر الدول الى ضغوط داخلية وخارجية ادت بها الى تبني اصلاحات ومنها اطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية الصحافة والاعلام وغيرها وعلى سبيل المثال ان الكويت سمحت بالتعددية السياسية لكنها كبلتها بمجموعة من القيود القانونية والادارية لتقييد الحريات بالمقابل فان اغلب دول الخليج تعاني من ازمة شرعية في انظمتها لطول مدة هيمنتها على السلطة السياسية.

٢- عامل الاندماج الوطني : ان اغلب انظمة الخليج اعاقت عملية الاندماج الوطني واضرت بتطور البنى الاجتماعية حيث ظلت هذه الانظمة تعمل باطر تقليدية كالعائلة والقبيلة والعشيرة والمذهب والعرق بالإضافة الى حجب الحريات الثقافية والدينية وحرمان الكثير من التعبير عن حرياتها وهويتها.

٣- العامل الاقتصادي والاجتماعي : على هذا الصعيد اخفقت هذه الدول في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بالرغم من الثروات المادية الهائلة التي تملكها ولكنها فشلت في استغلالها الاستغلال الامثل بل اعتمدت على الشركات الاستثمارية في اقامة المشاريع مما يؤثر على ميزانية الدولة ويخلق طبقة من العاطلين عن العمل لان هذه الشركات تجلب عامليها معها بالإضافة الى ان هذه الدول تعتمد على العمالة الاسيوية بدرجة كبيرة مما يؤدي الى تداخل فيما بين العادات والتقاليد العربية الاصيلة وهذا ما يؤثر على اجيالهم وثقافتهم.

المطلب الثاني: اليات الاصلاح السياسي في الكويت

ان اي عملية اصلاح تعتمد على اليات لكي تنجح ولكي تكون موزونة ومتكاملة وبالتالي تحقق الاهداف المطلوبة والبرامج المطروحة وعليه يمكن ادراج ثلاثة محاور تعتبر اليات للبدء بعملية اصلاح صحيحة وهي:-

اولا – صياغة دستور ديمقراطي

ثانيا – التعددية السياسية

ثالثا – الانتخابات النزيهة

اولا- صياغة دستور ديمقراطي : يمكن بداية تعريف الدستور بانه مجموعة من التدابير المكتوبة او العرفية التي تنظم عمل الدولة وتحدد هويتها وكذلك تحدد حقوق المواطنين وواجباتهم . والدستور هو القانون الاعلى الذي يحدد القواعد الاساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها وكذلك يحدد الضمانات الواجب تحديدها من قبل السلطات الحاكمة في حفظ الحقوق والواجبات(١١).

وعليه ان لم يكن للدولة دستور يعني ان السلطة القائمة بالحكم هي التي تقرر وليس الدستور المفقود ولان هذه السلطة ومؤسساتها غير مقيدة بدستور اذن هي سلطة مطلقة ويمكن ان تعمل على هدر حقوق الانسان الغير محفوظة اساسا.

وبالتالي فان الدولة التي فيها دستور بغض النظر ان كان نظامها ديمقراطي او غير ديمقراطي فان هذا الدستور يتميز بالحياد السياسي تجاه مواطنيه ومن الطبيعي ان يكون الدستور مثار خلاف وجدل بين النظام السياسي الحاكم والشعب لأنه ابو القوانين والمحدد للحريات، وان اي تحرك يهدف الى اضعاف الدستور هو محاولة لتقويض نظام الحكم (١٢).

وان اغلب الدول العربية ومنها دول الخليج العربية لها دساتير مكتوبة عدا المملكة العربية السعودية وعمان ليس لديهما دستور مكتوب، وازاء هذا الوضع لابد من تحديد(١٣):-

١- ان الدول العربية لها دساتير قاصرة ان تصل بها الى الدولة القانونية المتكاملة وعليه كانت المطالب الاولى ان يكون لهذه الدول دستور مكتوب من قبل هيئة منتخبة من قبل الشعب

٢- ان يقوم الدستور على المبادئ الديمقراطية من احترام حقوق الانسان وغيرها

٣- ان يكون الدستور كافي لضمان هذه الحقوق والحريات

٤- ان تخضع الدولة بهيئاتها ومؤسساتها للدستور

٥- ان يمتاز هذا الدستور بالشرعية اي ان يكون هو القانون الاعلى الذي يخضع الحكام والمحكومين على السواء

٦- واخيرا ان يكون هذا الدستور ديمقراطي في طريقة وضعه والغاء او تعديل مواده ومحتواه، ولكي يكون الدستور ديمقراطيا يجب ان يتضمن المبادئ الاتية (١٤):

الاول – ان تكون السيادة للشعب وليس للحاكم

الثاني – المساواة بين المواطنين بغض النظر عن اللون والدين والمذهب

الثالث – سيطرة احكام القانون دون تمييز

الرابع – التداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية داخل الدولة

وعليه غياب هذه المبادئ الاربعة او وجودها بشكل هامشي يخلق حالة من التنافر بين الحكومة والشعب لان مسالة حفظ الحقوق والحريات تكون غير مكفولة ولا مضمونة .

ثانيا – التعددية السياسية :

تعني التعددية ببساطة التعايش ضمن عقود اجتماعية لا تقر الاختلافات وتحدد مجالا ضيقا للنزاعات العامة وصولا الى مستوى كافي من التوافق والادراك الاجتماعي للمصالح الذاتية على مستوى الدولة (١٥).

وتعرف التعددية عموما بانها حق جميع القوى والآراء المختلفة بالتعايش والمشاركة في تسيير امور الحياة، وعليه واحدة من مقومات نجاح التعددية هي الاقرار بوجود الاختلافات داخل الدولة الواحدة وتقبل هذا الاختلاف والتعامل مع الاخرين بتسامح . اذن التعددية هي عكس الاقصاء وتنبع من التعددية الامور التالية (١٦):-

١- التعددية تجنب الدولة الاستبداد

٢- التعددية تسهم في اثراء الاداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها

٣- التعددية تسمح للتوافق في الآراء المختلفة

هذا وتقسم التعددية الى الاصناف التالية (١٧):-

١- **التعددية السياسية:** لم تعط الادبيات العربية تحديدا خاصا واهتماما للتعددية السياسية وكذلك للإصلاح السياسي وغيرها من المصطلحات المتقاربة في المعنى عكس الكتابات الاوربية والتي يبدو انها اكثر دقة في تحديد وازالة اللبس والخلط فيما بينها، وعليه يمكن تعريف التعددية السياسية بانها حق التنوعات التعبير عن مطالبها ومصالحها وكذلك حق المشاركة السياسية الرسمية وكذلك في صنع القرار العام اي ان بهذا التعريف فان التعددية تؤمن بوجود الاختلاف الاجتماعي ولكنها تعتبر الاطار المقنن

للتعامل مع هذا الاختلاف بشكل لا يتحول الى خلاف يؤثر في عمل الدولة ونظامها السياسي.

وتفهم التعددية السياسية بانها السماح للأحزاب السياسية ان تعبر عن رايها واعطاءها فرصة تحقيق اهدافها والسماح لها بالمشاركة السياسية بصورة رسمية .اذن كل تعددية سياسية تؤدي بالنتيجة الى تعددية حزبية وليس العكس وهذه الاحزاب تمثل قوى سياسية واقتصادية واجتماعية تتنافس فيما بينها من اجل الوصول الى تحقيق اهدافها.

وتبقى الحقيقة المؤكدة في كون الأحزاب السياسية تشكل في الوقت الحاضر واحدا من أهم ملامح الحياة السياسية لدول الجنوب ومنها دول الخليج العربية. ولكن هذه الدول تقسم الى صنفين (١٨):-

الاول: اما ان تنص بالقانون على وضع قيود من السلطة الحاكمة على تشكيل احزاب سياسية مثل اغلب دول الخليج وليبيا قبل الثورة ٢٠١١.

الثاني : او تضع قانون يسمح بالتعددية الحزبية ولكن تعطى سلطة تقرير نشأتها بالدوافع الخاصة بالنظام السياسي.

ونظرا لضعف الدولة الوطنية العربية وهشاشة التجربة الحزبية نجد بروز أحزاب طائفية أو جهوية غير ديمقراطية بطبيعتها . كما أثرت عوامل أخرى بالسلب في الأحزاب القائمة، منها عدم كفاءة النخب السياسية الحاكمة، استبعاد الشباب والمرأة من المشاركة هذا الامر ادى الى ظهور احزاب متسلطة .

٢- **التعددية الدينية :** وتختص بالتعدد في الدين والعقيدة والشراكة والمناهج المتصلة به وتعني الاعتراف بتنوع الانتماء الديني في الدولة الواحدة او في المجتمع الواحد ويترتب عليه احترام هذا التنوع واعتماد صيغة مناسبه لمنع نشوب صراع ديني وذلك عبر حرية التفكير والتنظيم والحوار ومبدأ المساواة وسيادة القانون.

٣- **التعددية المذهبية :** وتعني الاعتراف بوجود التنوع داخل الدين الواحد فلا يمكن الغاءه هذه التعددية لأنها تؤدي الى التعصب وتفتيت المجتمع والصراعات الطائفية

٤- **التعددية الاجتماعية :** وهي ظاهرة ملازمة في وجودها واستمرارها للمجتمع البشري مند عرف هذا المجتمع ظاهرة التبادل السلعي والملكية الخاصة للدول وبالتالي اصبحت المتمايزات الثقافية والاجتماعية ملازمة للمجتمع فظهرت التعددية الاجتماعية (١٩).

ثالثا – الانتخابات النزيهة

الانتخابات هو أسلوب لإسناد السلطة يقوم على اختيار يجري بوساطة التصويت او الاقتراع ويعد الانتخاب الطريقة الاساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية بل اصبح الوسيلة الوحيدة لمنح الشرعية للسلطة الحاكمة واصبحت الفترة الانتخابية من اهم الاوقات في الحياة السياسية للشعوب.

من المسلم به ان وجود انتخابات تنافسية منتظمة وحرة للفوز بالمناصب العامة هي اكثر الفوارق بين الانظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية وإلى ذلك ي ذهب المجلس

الدستوري اللبناني في قراره رقم (١) لسنة ١٩٩٧ ب القول " وبما أن قوام الديمقراطية يكون في مشاركة الشعب في الحياة العامة وفي إدارة الشؤون العامة وأيضا في احترام الحقوق والحريات العامة وينسحب ذلك على المستوى المحلي كما هو على المستوى الوطني "(٢٠)، فان ذلك لا يعني أن البشرية قد نجحت في تطبيق مبدأ الانتخاب على نحو مثالي منذ أول وهلة، بل ان ذلك تطلب مرور فترة ليست قصيرة من الزمن إلى أن أصبح اليوم لا يوجد أي مجتمع أياً كانت إيديولوجيته ينكر على أفراده الحق في إدارة شؤونه العامة عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة.

اما إدارة العملية الانتخابية على نحو مستقل وغير متحيز يعد أمراً جوهريا في الانتخابات الحرة والنزيهه حيث ان قيام تلك الإدارة بمهامها بموضوعية وحياد من شأنه ان يبعث الثقة في نفوس الناخبين فيزداد بذلك ليس استعدادهم للمشاركة في عملية الاقتراع فحسب، وإنما أيضاً تزداد قدرتهم على التعبير بحرية عن ارادتهم السياسية في مراكز الاقتراع دون رهبة أو خو ف، لذا فان حيادية السلطة المشرفة على الانتخابات تلعب دوراً أساسيا في نجاح الانتخابات وتحقيق اهدافها الديمقراطية، والحقيقة انه لا يكفي ان تكون الادارة الانتخابية أمينة ونزيهة في إجراء العملية الانتخابية فقط، وإنما عليها ان تعطي الانطباع للكافة بتوفر هذه الامانة والنزاهة وبكل قوة ، آخذين بنظر الاعتبار انه مهما كان النظام الانتخابي المراد تطبيقه في البلد مثالي ا وعادلا فانه لا يستطيع بمفرده تأمين انتخابات نزيهة وشفافه ما لم تكن الإدارة الانتخابية صادقة وأمينة في تطبيق هذا النظام(٢١)، وفيما يتعلق بتجربة الكويت الانتخابية ومحاولة تحقيق الاصلاح السياسي في هذا الجانب نجد فيما يتعلق بالسلطة التشريعية :-

يتولى السلطة التشريعية في دولة الكويت كل من الامير ومجلس الامة وفقاً للدستور وقد أوضح الدستور قواعد ووظائف هذه السلطة التي يتولاها الامير وفق المواد الدستورية (٦٥/ ٦٦/ ٧١)(٢٢)، وثبتت في اربعة حقوق او وظائف وهي:

- حق اقتراح القوانين.
- حق التصديق على القوانين وإصدارها.
- حق الاعتراض على القوانين وطلب إعادة النظر فيها.
- حق إصدار المراسيم بقوانين.
- حقه في تعيين واقالة الحكومة
- حقه في حل البرلمان (مجلس الامة) وبالتالي يعتبر امير الكويت صانع القرار السياسي بالدرجة الاولى وهذه من اهم صلاحيات امير الكويت، وربما يكون تعديل قانون الانتخابات الحالي ابرز مثال على صنع القرار من قبل الامير حيث اعلن امير الكويت صباح الاحمد الجابر الصباح يوم الاثنين ٥ نوفمبر/تشرين الثاني أن قانون الانتخابات هدفه حماية الوحدة الوطنية، وان تعديله أمر دستوري ويحقق المصلحة العامة.

وقال الشيخ جابر الأحمد الصباح الثالث امير الكويت للفترة من (١٩٧٧- ٢٠٠٦) خلال اجتماعه بعدد من المواطنين في الكويت في عام ٢٠١١: "نسعى لحماية الوحدة الوطنية

وتعزيز الممارسة الديمقراطية، وأنا على مسافة واحدة من كل الكويتيين"، مشددا على "اننا لن نتهاون في أي شيء يهدد أمن البلاد".

واكد قائلا: "اننا نتمتع بمناخ ديمقراطي حقيقي يملك الجميع الحرية في التعبير في قول ما يريد لمن يريد". واضاف: "لقد سبق أن شرحت لكم في خطابي قبل أيام قليلة مبررات القرار الذي اتخذته بإجراء التعديل على آلية التصويت في النظام الانتخابي استجابة للضرورة الملحة التي استوجبت هذا القرار بما لا يسمح بأي تأجيل أو تسويف بهدف حماية الوحدة الوطنية وتعزيز الممارسة الديمقراطية وتحقيق تكافؤ الفرص وتمثيل شرائح المجتمع".

وتابع: "لقد اتخذت هذا القرار من منطلق مسؤوليتي الوطنية والدستورية والتاريخية أمام الله ثم أمام الشعب الكويتي الكريم وتفعيلا لصلاحيات واضحة لا لبس فيها للأمير حددها الدستور وأكدتها أحكام المحكمة الدستورية وأيدها الخبراء والمتخصصون. وتركت لمجلس الأمة القادم مراجعة هذا التعديل ومعالجة جميع الجوانب السلبية التي تشوب قانون الانتخاب تحقيقا للمصلحة الوطنية العليا وذلك ايمانا مني بأن هذا الاجراء يمثل استحقاقا وطنيا ضروريا متفقا تماما مع أحكام الدستور ويستهدف المصلحة العامة ولا يظلم ولا يحابي أحدا. ويشهد الله بأني ما كنت لأتردد لحظة في العودة للحق لو لم يكن هذا التعديل دستوريا ومحققا للمصلحة العامة، فلا مزايدة ولا مكابرة عندما يتصل الأمر بالمصلحة الوطنية العليا"(٢٣).

- **هيكلية المجلس**

مجلس الأمة هو الهيئة التشريعية في الكويت .ويضم هذا المجلس حاليا ٦٥ عضوا، ٥٠منهم منتخبون لمدة أربع سنوات و ١٥ عضوا من الوزراء الذين يعينهم الأمير ويحصلون على عضوية مجلس الأمة بحكم منصبهم الوزاري .ويمكن لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين أن يشغلوا منصبا وزاريا، وفي هذه الحال يقل عدد أعضاء المجلس من الوزراء تبعا لذلك .يناقش مجلس الأمة السياسات وبرامج الحكومة ويصدر القوانين . وللمجلس الحق في مساءلة الوزراء وطرح الثقة بأي عضو من أعضاء الحكومة، وتسحب الثقة من الوزير بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة، على أن يستثنى الوزراء من التصويت، ولا يمكن طرح الثقة برئيس مجلس الوزراء في مجلس الأمة، ومع ذلك، إذا قرر مجلس الأمة عدم إمكانية التعاون مع رئيس الوزراء يرفع الأمر إلى الأمير، وفي هذه الحالة، قد يعفي الأمير رئيس الوزراء من منصبه، ويعين وزارة جديدة أو يحل مجلس الأمة . اما عن دورة الانعقاد السنوي المنتظم لمجلس الأمة لا يقل عن ثمانية شهور، ويجتمع المجلس كل عام في تشرين الأول/أكتوبر بدعوة من الأمير، وإذا تأخرت الدعوة يجتمع المجلس في السبت الثالث من الشهر نفسه حيث تعلن دعوته للاجتماع .جلسات المجلس علنية ويجوز تحويلها إلى جلسات سرية بناء على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة أعضاء، وتكون مناقشة هذا الطلب سرية، وإذا عقد المجلس اجتماعاته في غير الأماكن والأوقات المحددة لها تعتبر نتائجها ملغاة وفقا للقانون .ويمكن دعوة مجلس الأمة إلى جلسة غير

عادية بمرسوم إذا ارتأى الأمير ضرورة ذلك، أو بناء على طلب غالبية أعضاء المجلس .ولا بدّ من وجود نصف أعضاء المجلس لكي يكون نصاب الجلسة صحيحا.

يفتتح الأمير الدورة السنوية للمجلس ويلقي خطابا يراجع فيه وضع البلاد والأمور العامة المهمة التي حصلت في العام السابق ويعرض المشروعات التي تخطط الحكومة لتنفيذها في العام المقبل .ويختار مجلس الأمة لجنة من بين أعضائه لكتابة رد على خطاب الأمير يتضمن تعليقات ورغبات المجلس .وبعد إقرار الرد من قبل المجلس يتم رفعه إلى الأمير.

ينتخب المجلس رئيسا له ونائبا للرئيس من بين أعضائه بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين في الجولة الأولى، وبالغالبية النسبية في الجولة الثانية من التصويت إذا دعت الضرورة، لرئيس المجلس سلطة عقد الدورات وتعديل جدول الأعمال وتنظيم المناقشات وتحديد وقت لكل متحدث، وفحص مشروعات القوانين والتعديلات لتقرير ما إذا كانت مقبولة أو معقولة، وإحالة النصوص إلى لجنة لدراستها، وتأليف اللجان، وتقرير كيفية إجراء التصويت، وإلغاء نتيجة التصويت في حال حدوث مخالفات .وهو يعطي الإذن بالكلام في بنود من خارج جدول الأعمال وبالتالي ينظم المناقشات المرجّلة، وهو يعدّ ميزانية المجلس ويقدمها إلى مكتب مجلس الأمة، ويشارك في التصويت، ويقترح مشروعات قوانين أو تعديلات، ويتدخل في إجراءات الرقابة البرلمانية .كما يستشيره رئيس الدولة قبل تعيين رئيس الوزراء، ويلعب دورا محددا في إدارة شؤون السياسة الخارجية والدفاع بالتعاون مع السلطة التنفيذية.

يتألف مكتب مجلس الأمة من رئيس المجلس ونائبه وأمين السر، ورئيس لجنة التشريع والشؤون القانونية، ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وتنص المادة ١٠٧ على(٢٤):

"للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، فان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد". يشرف وزير الدولة للشؤون البرلمانية على نشاطات مجلس الأمة نيابة عن السلطة التنفيذية، ويبلغ عدد الدوائر عام ١٩٨٠- ٢٠٠٦(٢٥ دائرة) وفي عام ٢٠٠٦(١٠) دوائر، والكويت حاليا مقسمة إلى ٥ دوائر يتم انتخاب ١٠ نواب عن كل دائرة ولكل ناخب الحق بالتصويت لأربعة مرشحين، وقد حاولت الحكومة إعادة الدوائر الانتخابية إلى ما كانت عليه سابقا أي إلى ٢٥ دائرة بدلا من الخمس التي أصبح واضحا أنها عززت حضور المعارضة في البرلمان حتى أنها أحرزت ٣٩ مقعدا من أصل ٥٠ في الانتخابات الأخيرة.

هذا وقد قضت المحكمة الدستورية الكويتية يوم ٢٠ يونيو/حزيران٢٠١٢ ببطلان انتخابات مجلس الأمة للعام ٢٠١١ الذي تسيطر عليه المعارضة الإسلامية والقبلية، وإعادة المجلس السابق(٢٠٠٩) الذي حله أمير البلاد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١. "حل هذا المجلس

والذي دخل التاريخ باعتباره اول مجلس نيابي يحل مرتين بمرسوم اميري وينتظر الجميع المصادقة على مشروع مرسوم الحل الذى رفعه مجلس الوزراء، على أن تعقد انتخابات المجلس الجديد في الأول من ديسمبر المقبل (٢٥). واجريت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢ وهي الانتخابات الخامسة عشر في تاريخ الكويت بعد ان تعثرت مسيرة الاصلاح وتضررت المصلحة الوطنية العليا للبلاد (٢٦).

ففي العام ٢٠١٢ رفع مجلس الوزراء مشروع مرسوم بحل مجلس الأمة لتعذر إقامة جلسات مجلس الأمة، وبانتظار صدور قرار برفع كتاب عدم التعاون مع مجلس الأمة تمهيدا لحل مجلس ٢٠٠٩، والدعوة لانتخابات جديدة، وأن مرسوم الحل سيتضمن في أسبابه التعنت في عدم استمرار اكتمال النصاب، مع التأكيد على استمرار الأسباب الموضوعية التي ذكرت في المرسوم رقم ٤٤٣ الصادر عام ٢٠١١ بحل مجلس ٢٠٠٩.

وفي ٧ أكتوبر ٢٠١٢ صدر مرسوم حل مجلس الأمة للمرة الثانية، و بذلك يكون أول مجلس يتم حله مرتين، ان المحكمة التي لا يمكن الطعن بأحكامها" تقضي ببطلان مرسوم الدعوة الى انتخابات مجلس الأمة ٢٠١٢ وعودة المجلس المنحل "الذي كان يشكل فيه الموالون للحكومة الأغلبية وكان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح اصدر مرسوما في كانون الاول ٢٠١١ حل فيه مجلس الأمة السابق في إعقاب حراك احتجاجي شبابي غير مسبوق طالب بالإصلاح وبإقالة رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر الاحمد الصباح .وبعد أيام، اصدر أمير الكويت مرسوما آخر دعا فيه الكويتيين الى انتخابات جديدة في الثاني من فبراير(شباط) ٢٠١٢_وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز ساحق للمعارضة بقيادة الإسلاميين(السنة والقبليين)(٢٧).

المبحث الثاني : معوقات الاصلاح السياسي في الكويت

المطلب الاول: المعوقات من حيث النظام السياسي

اولا- عدم توافر الارادة السياسية لدى السلطة والحكومة الكويتية

هناك بعض المعوقات التي تواجه عملية الاصلاح السياسي في الكويت متعلقة بالنظام السياسي وهي :

أ- الافتقار الى الإرادة السياسية:

من أهم المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الكويت عدم توافر رغبة سياسية حقيقية للإصلاح وحتى أن وجدت فهي بدافع الضغط أو لضرورة سياسية آنية إذ إن النخبة الحاكمة لا ترغب في أحداث التحولات السياسية المطلوبة خوفاً من القول أنها جاءت نتيجة ضغوط خارجية كما أن النخبة الحاكمة ترفض التعددية في عملية صنع القرار لأنها ستؤثر في تحكمهم وسيطرتهم على شئون الحكم(٢٨).

ب- عدم وجود المعارضة السياسية:

إن عدم وجود معارضة سياسية منظمة وفاعلة وغياب القيادات التي تتمتع بقواعد شعبية راسخة، أدى الى ظهور الزعامات الطائفية والقبلية والعائلية، بدلاً من الزعامات الحزبية، كما أدى الى غياب الضغط الشعبي المؤثر في السلطة السياسية للاستجابة لمطالب الإصلاح السياسي(٢٩).

ج- ضعف مستوى المؤسسية:

إن من أهم معوقات الإصلاح السياسي التي تواجه دولة الكويت، ضعف المؤسسية في البناء السياسي، أذ إن الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي، يطغيان على عمل الهياكل السياسية، وتسيطر السلطات الحاكمة على تلبية القرار السياسي، وعلى الرغم من وجود مؤسسات برلمانية يفترض أن يكون لها الدور الأكبر في وضع التشريعات القانونية المختلفة، فإن دورها في ذلك ضعيف، أذ إن معظم مشروعات القوانين تأتي كمقترحات من الحكومة، وفي هذه الحالة تضغط الحكومة على الكتل البرلمانية لتمرير ما تريده من مشروعات، فضلاً عما تملكه من القدرة الدستورية على حل مجلس الأمة، متى شاءت، لذلك أصبح مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ شكلياً(٣٠).

د- غياب الثقافة الديمقراطية :

إن من أسباب عدم تسريع عمليات الإصلاح السياسي في الكويت، غياب الثقافة المستندة ألى القيم الديمقراطية، أذ إن بنية النظام السياسي والاجتماعي الأبوي التقليدي ذي أبعاد سلطوية يكون الأمر والنهي فيها أما لكبير الأسرة أو القبيلة أما للدولة، فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من أن دولة الكويت هي الأعرق خليجاً في التجربة البرلمانية تعكس الاستقطابات القبلية والطائفية نفسها في بناء المؤسسة الديمقراطية التمثيلية – مجلس الأمة والمجالس البلدية – حيث تُخاض الانتخابات ليس من مجموعات سياسية حديثة بل في غالبيتها من تضامنيات تقليدية، وهناك تقليد أضحى راسخاً وهو أجراء الانتخابات الفرعية من ناخبي القبيلة، لتصفية المتنافسين وتبني القبيلة لمرشح واحد في الدائرة المعنية، وبالرغم من أن هذا الأمر غير جائز من الناحية القانونية، فأنه واقع قائم، ووفقاً لنتائج انتخابات مجلس الأمة الثالث عشر لعام ٢٠٠٩م، فقد حصدت الشرائح التقليدية القبلية (٢٤) مقعداً من أصل (٥٠) مقعداً.

وبهذا يمكن القول إن الثقافة السائدة في الكويت تفتقد الى مستوى من الحرية والاختيار وهذا بدوره يقضي على الأبداع والابتكار، على الرغم من مرور عدة عقود على الاستقلال وبناء المؤسسات الحديثة وبالرغم فرص التعليم فإن العقلية مازالت تقليدية في نهجها وتفكيرها(٣١).

ان ضعف مستوى المؤسسية في النظام السياسي الكويتي وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية قد اسهم في اعاقة عملية الاصلاح الحقيقي في تغيير البلاد بالإضافة الى القصور في عمل مؤسسات الدولة كما اوضحنا اعلاه وهذا القصور ناجم من عدم التعاون والتنسيق الكامل فيما بينها بل بالعكس نجدها مؤسسات متصارعة فيما بينها الامر الذي يجعلها بعيدة عن الهدف المراد تحقيقها وفي اولويتها الاصلاح السياسي .

المطلب الثاني:المعوقات من ناحية المجتمع الكويتي

تلعب طبيعة المجتمع الكويتي سواء من الناحية السياسية والاجتماعية او الاقتصادية وحتى الدينية دورا مهما في تقدم عملية الاصلاح السياسي حيث ان المجتمع الكويتي

كما هو حال النظام السياسي يعاني من قصور كبير يؤثر على عملية الاصلاح السياسي ومن اوجه القصور هو الوعي السياسي المجتمعي الذي يعد احد اهم العوائق التي تواجه مسيرة الاصلاح والتغيير في الكويت بالإضافة الى ضعف المشاركة السياسية وغياب الثقافة الديمقراطية ايضا .وعليه سوف نستعرض اهم المعوقات التي يسببها المجتمع الكويتي ومنها:-

اولا – غياب منظمات المجتمع المدني:-

يعد بناء المجتمع المدني اللبنة الاولى والاساسية في عملية الاصلاح والتغيير في المجتمع وانشاء دولة المؤسسات العصرية. فالمجتمع المدني هو الفضاء الواسع للتنافس وتفاعل العلاقات الاجتماعية والسياسية والفكرية وتحقيق المواطنة على اسس تسودها العقلانية والتعددية وتطبيق مفاهيم حقوق الانسان . واما عن دور منظمات المجتمع المدني في عملية الاصلاح السياسي فيمكن تحديدها بما يأتي(٣٢):-

١- يمنع المجتمع المدني الدولة من العمل خارج اطار الدستور لأنه يعمل باستقلالية عن الدولة

٢- يدعم المجتمع المدني ثقافة التسامح والسلم في الدولة

٣- يدعم مبدا المواطنة الصالحة

٤- ينمي قدرة الفرد محليا ودوليا فهو اي المجتمع المدني يفتح افاق واسعة للفرد بالعمل ضمن نسق من العلاقات الاجتماعية التفاعلية

وعلى الرغم من اتسام المجتمع الكويتي بكثرة منظمات المجتمع المدني فيه الا انها تتسم بالخمول والضعف في اداء مهامها وعدم تقدير الدور المطلوب منها على الاقل في عملية الاصلاح السياسي ،حيث يبلغ عدد منظمات المجتمع المدني في الكويت (٢٠٠) منظمة وقد ظهرت هذه المنظمات في بدايات القرن العشرين وكانت على درجة من الفاعلية حيث اسهمت في مجالات التعليم والاندية الادبية ولكن تراجع هذا الدور بعد اكتشاف النفط الامر الذي ادى الى هيمنة السلطة السياسية عليها وبالتالي فقدت ام شرط في تكوينها وهو الاستقلالية (٣٣). اما فيما يتعلق بالنشاط الحالي لهذه المنظمات فإنها فقدت دورها في عملية الاصلاح السياسي لأنها مسيطر عليها من قبل التيارات السياسية والتكتلات وبالإضافة الى غرقها في جملة من الصراعات الداخلية (٣٤) بعبارة اخرى ان هذه المنظمات لم يعد لها دور يذكر في المجتمع الكويتي لكثرة المشاكل السياسية ومشاكل السلطة الامر الذي ادى الى عزوف المواطنين الكويتيين الاهتمام بهكذا انشطة مدنية.

ثانيا- البنى القبلية التقليدية

القبيلة في الاساس هي تنظيم يحدد الاطر العامة للعضوية في الجماعة وهي رابطة مبنية على العلاقات والولاءات والانتماءات المنغرسة في اعماق وجدان الجماعة المنتمية لها وقد تكون هذه القبائل ضعيفة احيانا وقوية احيان اخرى كما انها قد تتلون بالوان سياسية متعددة كان تتخفى وراء تنظيمات حزبية مختلفة. وعن القبائل في المجتمع

الكويتي فان هذا المجتمع يتكون من مجموعة من القبائل التي سكنت الكويت من القدم وان هذه القبائل كانت لها علاقات تحالف مع الاسرة الحاكمة قبل اكتشاف النفط (٣٥).
المجتمع الكويتي في الوقت الراهن مازال يعاني من هذه المؤسسة القبلية والتي بالرغم من التطور الداخلي في نظامها الا ان طبيعة المجتمع الكويتي تدفع بات تكون لهذه القبائل دورا فاعلا في الدولة حتى لتبدو للمتابع انها هي المسيطرة على السلطة السياسية مما يطبع المجتمع الكويتي بطابع الولاء الضيق والمحدود للعائلة والقبيلة وهذه كلها ولاءات ضيقة تحد من الولاء الاكبر للدولة وهذا بحد ذاته عائق امام المضي بعملية الاصلاح السياسي لاسيما ان هذا الولاء يظهر وبقوة في وقت الازمات التي تمر بها الدولة(٣٦).
وفي مجتمع مثل الكويت يبرز دور القبيلة بقوة خلال فترة الانتخابات وهذا يشكل خلل في نتائج الانتخابات وفي مسالة اختيار المرشحين والاقبال الشعبي لأنه يكون تحت تأثير هذا الولاء القبلي والمبني على اساس الطائفية والمذهبية مما يشكل خطرا في عدم ايجاد هوية وطنية عليا بعيدة عن الولاءات الفرعية، ومن اكثر الامور الواضحة والتي يتوضح فيها دور القبيلة هي تقسيم الدوائر الانتخابية مما كرس الدور القبلي والانتماءات الفئوية من خلال تحديد دوائر على اساس الفئات المجتمعية.
وخلاصة القول ان عملية الاصلاح السياسي لا تتم بطريقة صحيحة الا اذا تم تغيير ثقافة الفئوية والانتماء القبلي ليكون الولاء الاول والاكبر للدولة وهويتها العليا.

الخاتمة

تركز موضوع البحث حول مفهوم الاصلاح السياسي واليات هذه العملية والمعوقات التي تواجهها بعد عام ٢٠١١وبينا ان دول الخليج العربية تشترك في الاسباب والدوافع نحو الاصلاح كما انها تعرضت تقريبا لنفس الضغوطات الشعبية والخارجية للبدء بعملية اصلاح شاملة ومن هذه الضغوطات هي:-

١- الضغوط الشعبية التي تعرضت لها هذه الانظمة والتي حفزتها خيبة الامل من انظمتها العربية وسياسات النخب الحاكمة وعدم قدرتها على حل مشاكلها الاجتماعية والسياسية اما الاقتصادية فعلى الاقل فان دول الخليج ليس لديها نوعا ما مشاكل في هذا الجانب
٢- بدأت انظمة دول الخليج العربية تفقد شرعيتها لاسيما اذا علمنا انها لم تحصل عليها اساسا بطريقة ديمقراطية
٣- للعوامل الخارجية ايضا دور في قيم دول الخليج بعملية الاصلاح وذلك بسبب الاحداث الدولية المتسارعة

ولكن كما بينا في متن البحث ان الدول العربية ومنها دول الخليج تعاني من ازمة في نظامها السياسي وسلطتها السياسية والذي كان ومازال يعيش في ظل فجوة كبيرة عن الشعب وبالتالي تأتي مخرجات هكذا نظام غير ملبية لمطامح الشعوب ومنها عملية الاصلاح والتي وصفت بالشكلية وليست الحقيقية، فالسلطة لا زالت بيد الاسرة الحاكمة (ال الصباح) المؤسسات شكلية وغير فاعلة مجلس الامة يحل ويعاد انتخاب

مجلس اخر بموجب مرسوم اميري هيمنة الصفة القبلية والمذهبية على الدوائر الانتخابية.

وعليه للقيام بإصلاحات حقيقية لابد من اجراء ما يأتي:-

١- صياغة دستور ديمقراطي يضم جميع المبادئ الديمقراطية الفعالة

٢- فسح المجال للتعددية السياسية لتكون بديل عن الاستبداد

٣- ضمان انتخابات نزيهة وشفافة بدون تزوير لأنها الوسيلة الوحيدة لضمان تداول السلطة بطريقة سلمية

٤- العمل على تغيير الطبيعة المجتمعية في الكويت وذلك بزرع مبدا الثقافة السياسية والمجتمعية لديهم ومحاولة التخلص من الروح القبلية التي تتحكم بولائهم لها وليس للوطن.

الهوامش:

[١] - محمد محمود السيد، مفهوم الاصلاح السياسي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٥٥٥، ٢٠١١

[٢] - محمد المقداد، اسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته، مجلة المنارة، مجلد ١٣، العدد٧ ،٢٠٠٧، ص١٠٦

[٣] - محمد تركي محمد بني سلامة، الاصلاح السياسي دراسة نظرية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد التاسع، العدد الأول، جامعة اليرموك، الاردن ،٢٠١٢

[٤] - محمد تركي محمد بني سلامة، الاصلاح السياسي دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره

[٥] - محمد سامي حسن الصافي، التجربة البرلمانية في دولة الكويت بعد عام ١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١٦١

[٦] - محمد سامي حسن الصافي، التجربة البرلمانية في دولة الكويت بعد عام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢

[٧] - حسين علي الصباغة، النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل، مجلة المستقبل العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٢٤، ٢٠١٤، ص٤٣

[٨] - محمد جواد رضا، الخليج العربي : المخاض الطويل من القبيلة الى الدولة، المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٥٣ ،١٩٩١، ص ٢٦

[٩] - بول سالم، الكويت المشاركة السياسية ضمن نظام الأمارة ،سلسلة الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد ٣، حزيران / يونيو ٢٠٠٧، ص١٠- ص١١

[١٠]- همسة قحطان الجميلي، الحراك السياسي في بلدان المنطقة العربية (قراءة في العوامل الداخلية والمواقف الاقليمية والدولية)، مجلة قضايا سياسية، العددان ٣٧-٣٨، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ٢١٢-ص٢١٤

[١١] - علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص١٣١- ص١٣٢

[١٢] - حسين جميل، حقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٦٠

[١٣] - المصدر نفسه، ص١٦١

[١٤] - السيد ادريس، الاصلاح السياسي في الوطن العربي، المفهوم -المرتكزات - المؤشرات في مرصد الاصلاح العربي، الاشكاليات والمؤشرات، مكتبة الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٧١

[١٥] - جبار اسماعيل عبد، مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية، اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٤٩

[١٦] - المصدر نفسه، ص ١٤٩
[١٧] - المصدر نفسه، ص١٥٠
[١٨] - التقرير السنوي للمنظمة المصرية لحقوق الانسان للعام ٢٠٠١،حالة حقوق الانسان في مصر، القاهرة، ٢٠٠١
[١٩] - ابتسام حاتم علوان، التعدية السياسية والوحدة الوطنية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص٣٥
[٢٠] - http://www.presidency.gov
[٢١] - حسن البدراوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة في حرية تكوين الاحزاب – حرية النشاط الحزبي – حق تداول السلطة " دار المطبوعات الجامعية، ٢٠١٢، ص٨٣٩
[٢٢] - للمزيد من المعلومات حول الموضوع انظر الموقع الالكتروني لمجلس الامة الكويتي http://www.kna.kw/pdf/dostoor.pdf
[٢٣] - http://arabic.rt.com/news_all_news/news/598936/
[٢٤] - موقع مجلس الامة الكويتي، مصدر سبق ذكره
[٢٥] - للمزيد من المعلومات انظر جريدة الشاهد الكويتية، (المحكمة الدستورية: حل مجلس ٢٠٠٩ مخالف للدستور.. ومجلس ٢٠١٢ باطل) على الموقع الالكتروني http://www.alshahedkw.com
[٢٦] - https://ar.wikipedia.org/wiki/
[٢٧] - وكالة الانباء الكويتية الرسمية كونا http://arabic.rt.com/news_all_news/news/587768
[٢٨] - خالد الدخيل، عقدة الإصلاح السياسي في منطقة الخليج، الخليج العربي بين المحافظة والتغيير(مجموعة باحثين)، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨، ص٥٤
[٢٩] - علي الكواري، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢ ،ص٩٧
[٣٠] - حسنين توفيق إبراهيم، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للابحاث، دبي ،٢٠٠٧، ص٧٤
[٣١] - محمد مبارك حسن العجمي، الاصلاح السياسي في الكويت واثره في التغيير (١٩٩١-٢٠٠١)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية / جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٠، ص ١٤٣
[٣٢] - محمود الربيعي، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية ثقافة المجتمع، للمزيد من المعلومات حول الموضوع ينظر الموقع الالكتروني http://alnoor.se/article.asp?id=155590
[٣٣] - امين المشاقبة، الاصلاح السياسي في دول الخليج العربية، اوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة حول الاصلاحات السياسية في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، الكويت، ٢٠٠٤
[٣٤] - مفهوم المجتمع المدني في العراق، لجنة تنسيق المنظمات غي الحكومية لأجل العراق،٢٠١١، ص٣
[٣٥] - خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦، ص٩
٣٧- محمد مبارك حسن العجمي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣